المجلس التأسيسي

محضر الجلسة الثانية

الاربعاء ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١

الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٦٢

المجلس التأسيسي

اجتمع المجلس التأسيسي في مقره الساعة التاسعة الا الربع صباحا يوم الاربعاء ٢٥ من شعبان سنة ١٣٨١ الموافق ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ .

بحضور حضرات أصحاب السعادة والسادة أعضاء المجلس وهم :

أحمد خالد الفوزان	عبد العزيز حمد الصقر
الدكتور أحمد الخطيب	الشيخ عبد الله الجابر الصباح
الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح	عبد الله نهد اللافي الشمرى
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم
حمود الزيد الخالد	علي ثنيان صالح الأُدينة
الشيخ خالد العبد الله السالم الصباح	الشيخ مبارك عبد الله الاحمد الصباح
خليفة طلال الجرى	مبارك عبد العزيز الحساوى
الشيخ سالم العلي الصباح	الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح
سعود عبد العزيز عبد الرزاق	محمد رفيع حسين معرفي
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	محمد وسمي ناصر السديران
سليمان أحمد الحداد	محمد يوسف النصف
الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح	منصور موسى المزيدى
الشيخ صباح السالم الصباح	نايف حمد جاسم الدبوس
عباس حبيب منـاور	يعقوب يوسف الحميضي
عبد الرزاق سلطان أمان	يوسف خالد المخلد الصايرى

وقد تغيب عن حضور الاجتماع صاحب السعادة الشيخ مبارك الحمد الصباح (وزير الاوقاف) وقد افتتح سعادة الرئيس الجلسة وطلب من الامين العام المساعد للمجلس التأسيسي الاستاذ علي محمد الرضوان قراءة جدول اعمال المجلس في هذه الجلسة والذى يضم الامور التالية :

١ـ اقرار محضر جلسة الافتتاح (٢٠ يناير سنة ١٩٦٢)

٢ـ الرسائل الواردة للمجلس

٣ـ تأليف لجنة الرد على خطاب سمو الامير

٤- مناقشة الاقتراح المقدم من العضو المحترم الدكتور أحمد الخطيب بشأن علانية الجلسات .

٥- تأليف لجنة اللائحة الداخلية ونظر المقترحات والاقتراحات .

وقد سأل سعادة الرئيس حضرات الاعضاء عن رأيهم في محضر جلسة الافتتاح (البند الاول من جدول اعمال الجلسة) فكان هناك موافقة اجماعية من قبل جميع الاعضاء المحترمين على محتوى المحضر .

وبعد ذلك تلا الامين العام الرسائل والبرقيات الواردة للمجلس التأسيسي وتقرر الرد عليها جميعها . ثم تليت الرسالة الموجهة من رئاسة الوزراء حول انتداب الخبير القانوني الاستاذ محسن عبد الحافظ ، وبعد قراءة الكتاب طلب الرئيس موافقة الاعضاء على حضور الخبير القانوني فتكلم العضو المحترم أحمد الفوزان واقترح ان يكون بدل هذا الشخص شخصا كويتيا وقد رد عليه سعادة الرئيس قائلا ان هذا الشخص سيكون خبيرا قانونيا استشاريا .

ثم طلب الدكتور أحمد الخطيب الكلام وقال : ان وجود هذا الخبير ضروري جدا وانني اقترح انتداب شخص آخر متفرغ مع استمرار المندوب الحالي حتى يكون لديه الوقت الكافي للمجلس ، وقد وافق جميع الاعضاء المحترمين على الاقتراح .

ثم طلب الرئيس من السادة المحترمين الاعضاء ترشيح اربعة اعضاء يشكلون لجنة الرد على خطاب سمو الامير وقد قرر الاعضاء بالاجماع انتخاب السادة الاعضاء المحترمين :

١- سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (وزير الداخلية)

٢- سعادة الوزير حمود الزيد الخالد (وزير العدل)

٣- السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد

٤- السيد العضو المحترم يعقوب يوسف الحميضي .

الرئيس

ثم طلب مناقشة الاقتراح المقدم في جلسة الافتتاح الماضية من العضو المحترم الدكتور أحمد الخطيب حول علانية جلسات المجلس . وقد طلب الدكتور أحمد الخطيب توضيح اقتراحه والتعقيب عليه ثم قال : ان علانية الجلسات شيء بديهي جدا ومتبع في جميع الانظمة المشابهة في العالم ولكن يجب تنظيم عملية حضور الاشخاص من غير الاعضاء في المجلس وذلك بأن تحدد المقاعد المخصصة لهم اولا ثم توزع بطاقات محدودة العدد يسمح بموجبها دخول المتفرجين الى القاعة

على انني احب ان الفت النظر على انه لا يجوز للحضور التصفيق أو الاستحسان ولرئيس المجلس الحق في اخراج اى كان من الحضور خارج المجلس . كما انني احب ان أقول ان هذا لا يعني انتفاء الجلسات السرية وانما يرجع تحديد نوعية الجلسات السرية أو العلنية الى المجلس ذاته . ثم تكلم بعد ذلك صاحب السعادة الشيخ جابر العلي معقبا على الاقتراح قائلا :

لا شك ان ظروف الكويت لا تسمح بأن تكون جميع الجلسات علنية ولا شك ايضا انه من الواجب علينا أن نحافظ على وحدتنا الوطنية حتى نقف سدا منيعا في وجه الطامعين . اني اعتقد انه من الواجب ان تكون هناك جلسات سرية خاصة عند مناقشتنا لأشياء تتعلق بكيان الدولة حتى لا تستغل من قبل الاعداء في الخارج لأن ذلك سينسج المجال لتسرب الاخبار ولتأويل القول من بعض المغرضين حسبما يريدون وضد مصلحة الكويت وان نوعية الجلسات علنية ام سرية يحددها رئيس المجلس .

ثم تكلم العضو المحترم السيد خليفة الملال الجرى قائلا أؤيد ما جاء بالاقتراح مع تأكيدى على انه يجب ان تكون هناك جلسات سرية مع الجلسات العلنية .

وطلب العضو المحترم السيد أحمد الفوزان الكلام وقال : اقترح مناقشة الدستور علنا في جلسات علنية ومناقشة الامور الاخرى كالدفاع والخارجية مثلا في جلسات سرية .

وعقب بعد ذلك صاحب السعادة الشيخ جابر الاحمد (وزير المالية والاقتصاد) على الاقتراح ذاته قائلا : انني أؤيد الاقتراح المقدم من الدكتور أحمد الخطيب ولكني اضيف اليه انه يجب ان يدرس أولا جدول الاعمال الخاص بالجلسة من قبل الرئيس ومن ثم يحدد على ضوء الدراسة علنية أو سرية الجلسة ولا شك بأن كل كويتي يؤيد علنية الجلسات وهذا شيء طبيعي ولكن الظروف العصيبة التي تمر بها دولتنا تتطلب منا أن نكون أكثر حذرا وان نحاول بأن لا تتسرب الاخبار التي تمس كيان الدولة للخارج حتى لا تأول حسب ميول المغرضين .

ثم تكلم صاحب السعادة عبد العزيز الصقر (وزير الصحة) وقال اعتقد أن المبدأ ،

واعني مبدأ علنية الجلسات وسريتها موافق عليه ولكن في حال وجود الجلسات العلنية برأيي يجب ان يحدد لكل منطقة عدد من الاشخاص محددين وذلك بأن يوزع مقاعد الحضور على الاعضاء الذين يدعون من يشاءون للحضور ضمن العدد المحدد لهم .

ثم تكلم سعادة الشيخ صباح السالم (نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية) وقال :

علنية الجلسات واجب واعتقد ان من واجب الشعب ان يطالب بها واعتقد ان للاعضاء ان يقرروا ما اذا كانت جلسات المجلس سرية أم علنية وانني أؤيد الاقتراح وابدي بعض التحفظ حول ضرورة وجود جلسات سرية عند بحث الامور التي تمس كيان الدولة .

ثم طلب الدكتور أحمد الخطيب الكلام وقال : انني أؤيد التعديل الذي جاء في اقتراح صاحب السعادة الشيخ جابر الاحمد (وزير الاقتصاد والمالية) كما انني أؤيد النقطة التي اقترحها حول صلاحية الرئيس في تحديد سرية الجلسات أو علنيتها واضيف على ذلك انه يجب على اللجان المنبثقة عن المجلس مناقشة اعمالها قبل الجلسة وبعدها تقدم جدول هذه الاعمال الى المجلس الذي يناقشها بدوره مجددا وان أي خلافات في وجهات النظر بين الاعضاء يمكن حلها داخل اللجان قبل عرضها هنا على المجلس . ثم تكلم صاحب السعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح (وزير الداخلية) وقال : لا أعتقد أن أحدا من الموجودين لا يقبل ان تكون هناك جلسات علنية ولكن يجب ان تكون هناك جلسات سرية وذلك يرجع الى المواضيع التي ستبحث وتتحدد على ضوئها علانية الجلسات أو سريتها .

واخيرا سأل سعادة الرئيس حضرات الاعضاء المحترمين عما اذا كانوا يريدون التعقيب أكثر على الاقتراح فكان هناك اقتناعا كليا من حضرات الاعضاء بأن الموضوع قد اشبع مناقشة ودرسا .

ثم تكلم الرئيس قائلا :

نستطيع أن نقول ان الاقتراح قد اقر بالشكل الآتي :

اتفقنا على ان الجلسات يجب ان تكون علنية الا اذا وافق على سريتها مسبقا ولسعادة

رئيس المجلس تحديد نوعية الجلسات سرية أم علنية .

ووفق على هذا الاقتراح بصيغته المذكورة اعلاه بالاجماع .

ثم طرح الرئيس البند الأخير من الاجتماع المتعلق بتأليف لجنة اللائحة الداخلية ونظر الطعون والاقتراحات من ثلاثة من الاعضاء وطلب الرئيس من الاعضاء ترشيح انفسهم وقد ترشح كل من السادة الاعضاء المحترمين :

١- أحمد الفوزان

٢- خليفة طلال الجرى

٣- سليمان أحمد الحداد

٤- نايف الدبوس

٥- يعقوب يوسف الحميضي

وقد اجريت عملية الانتخاب السرية واختير من قبل الرئيس ثلاثة أعضاء لفرز الاصوات وهم السادة :

١- سعادة حود الزيد الخالد (وزير العدل)

٢- العضو المحترم منصور المزيدى

٣- العضو المحترم سعود العبد الرزاق

وجرت عملية فرز الاصوات فكانت النتائج الآتية :

١- السيد العضو المحترم سليمان أحمد الحداد ٢٢ صوتا

٢- السيد العضو المحترم يعقوب يوسف الحميضي ١٩ صوتا

٣- السيد العضو المحترم نايف الدبوس ١٧ صوتا

٤- السيد العضو المحترم أحمد الفوزان ١٦ صوتا

وبهذا فازكل من السادة الاعضاء الآتية أسماءهم :

١ـ العضو المحترم سليمان أحمد الحداد

٢ـ العضو المحترم نايف الدبوس

٣ـ العضو المحترم يعقوب يوسف الحميضي

ثم طلب سعادة الرئيس تحديد موعد الجلسة القادمة فطلب العضو المحترم الدكتور أحمد الخطيب الكلام فقال : اقترح ان يكون تحديد موعد الجلسة القادمة عندما تنتهي اللجنة الداخلية من وضع واقرار اللائحة الداخلية وقد قوبل هذا الاقتراح بموافقة جماعية .

وبعد ذلك تكلم العضو المحترم مبارك الحساوى قائلا من المؤكد انه ستؤلف عدة لجان في المستقبل ومن المؤكد ايضا ان عدد الاعضاء قليلين جدا بالنسبة للمسؤولية الملقاة على عاتق هذا المجلس، لذلك اقترح ان يضاف بعض الشباب الكويتيين الخريجين للمساعدة في الامور القانونية وللمساعدة في اعمال اللجان كمستشارين وقد طلب صاحب السعادة الشيخ عبد الله الجابر (وزير التربية والتعليم) توضيح الاقتراح تأييد ترداده مرة أخرى .

واقترح سعادة رئيس المجلس احالة هذا الاقتراح الى اللجنة الداخلية لتبت بالامر ثم عقب على ذلك سعادة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل السيد محمد النصف بقوله انه لا يجوز ان يشرك اعضاء من خارج المجلس في الاعمال الداخلية الخاصة بالمجلس .

ثم تكلم العضو المحترم السيد أحمد الفوزان مؤيدا سعادة الوزير السيد محمد النصف في اقواله وكذلك سعادة الوزير حمود الزيد الخالد (وزير العدل) .

وطلب الدكتور أحمد الخطيب الكلام وقال :

انه يمكن تعديل الاقتراح بشكل آخر وهو أن اللجان كثيرة ومتشعبة ولديها اعمال كثيرة وهذه الاعمال تتطلب جهدا كبيرا وانه من الممكن الاستعانة بعدد من الخبراء الذين ينحصر عملهم فقط في الامور القانونية والامور التي لا تتعارض وصلاحية المجلس وليس من الضروري أن تكون المساعدة من ابناء الكويت فقط بل يمكن ان نطلب هذه المساعدة من الخارج . واوجز اقتراحه

بقولـه : للجـان الاحقيـة في ان تطلب المساعدة من الخارج .

وقد اجل هذا الاقتراح واحيل للجنـة اللائحـة الداخليـة .

ولما لم يكن من عمـل آخـر فقـد اختتم الرئيس الجلسـة في تمام الساعة التاسعة والنصـف صباحـا .

الامين العام　　الرئيـس